مناظرة
محمد ابراهيم نقد

السكــرنير العام
الشيوعي السوداني

في المناظرات السياسية
قيادات الأحزاب السياسية
قبل انتخابات 1986

مقدمة

شهدت الساحة السياسية السودانية في منتصف الثمانينيات واحدة من أكثر المراحل حيوية وتنوعاً في الرؤى والتوجهات، حيث كانت البلاد تتهيأ للانتقال من حكمٍ عسكريٍ استمر لسنوات إلى نظامٍ ديمقراطي تعددي، بعد انتفاضة أبريل 1985 التي أسقطت نظام جعفر نميري. وفي هذا المناخ المليء بالآمال والطموحات، برزت المناظرات السياسية كمنبر جماهيري مفتوح لعرض البرامج، ومناقشة القضايا المصيرية التي تواجه السودان.

ومن بين هذه المناظرات، تميزت مناظرة الأستاذ محمد إبراهيم نقد –السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني – بحضورها الفكري والسياسي، إذ مثّلت فرصة نادرة لعرض رؤية الحزب الشيوعي حول قضايا الديمقراطية، الاقتصاد، قضايا الهامش، والحريات العامة، في مواجهة قادة الأحزاب السياسية الكبرى مثل حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والجبهة الإسلامية القومية. لقد شكّلت تلك المناظرات اختباراً حقيقياً للأحزاب والقوى السياسية في تقديم إجابات واضحة لجماهير الشعب السوداني حول مستقبل البلاد.

يهدف هذا إلى توثيق مناظرة الأستاذ محمد إبراهيم نقد، ليس فقط كنص سياسي تاريخي، بل كوثيقة فكرية تكشف طبيعة الخطاب السياسي في السودان قبيل انتخابات 1986، والتي اعتُبرت أول انتخابات ديمقراطية بعد الانتفاضة. ويأتي هذا التوثيق إيماناً بأهمية حفظ الذاكرة السياسية السودانية، وإتاحة الفرصة للأجيال الجديدة لفهم جذور قضايا السودان الراهنة، واستيعاب كيف كانت تُدار النقاشات في فترةٍ وُصفت بأنها من أزهى لحظات التجربة الديمقراطية السودانية.

إن قراءة هذه المناظرة اليوم لا تعني استرجاع الماضي لمجرد الحنين إليه، بل تمثل مدخلاً لنقد التجربة، والبحث عن دروس يمكن الاستفادة منها في بناء مستقبلٍ أكثر استقراراً وعدلاً، حيث تظل الأسئلة التي طُرحت آنذاك حول الديمقراطية، والتنمية، والعدالة الاجتماعية، حاضرة في واقع السودان المعاصر.

بهذا، يأخذ القارئ مكانه في مقاعد ذلك الجمهور الذي تابع بشغف تلك المناظرات، ليعيد استكشاف لحظة مفصلية في تاريخ السودان السياسي، من خلال كلمات أحد أبرز قادة الفكر والسياسة في البلاد، الأستاذ محمد إبراهيم نقد.

الاقتصاد:

فيما يتعلق بالسؤال الخاص بالاقتصاد نعتقد ان المدخل الأول هو تخفيف جحيم الغلاء لأن الحالة وصلت الى مستوى لا يطاق واي كلام عن خطط مستقبلية دون البداية المباشرة التي يحس بها كل مواطن في حياته اليومية في ضروريات الحياة ستبقي امال ووعود انتخابية لا ممكن ان تنطلي على الجماهير، الشيء الممكن عمله ويجب ان يتم عمله هو تركيز اسعار السلع الأساسية والضرورية قبل رفع المرتبات التي سيمتصها السوق وسيمتصها التضخم.

الخطوة الثانية هي محاربه التضخم بحيث ان يكون هناك استقرار في اسعار السلع الأساسية مع توفير الحد الادنى الضروري منها ولو عن طريق بطاقات تموينية ، نعتقد ان الاقتصاد السوداني في حالة انهيار تام خاصة في قطاعات الانتاج الزراعي والإنتاج الصناعي ، والخطة التي وضعها المؤتمر الاقتصادي القومي الذي ساهم فيه كل الاقتصاديين السودانيين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية ومدارسهم الفكرية نعتبرها خطة سليمة وضعت في اطار انها خطة قصيرة المدى لإنقاذ الاقتصاد السوداني تبدا بإعادة تعمير الانتاج الزراعي والصناعي والهياكل الأساسية كالنقل والمواصلات والطاقة .هذه الخطة يجب ان تخضع لها كل السياسة المالية والاقتصادية و يخضع لها النظام المصرفي و تعاملنا الخارجي ويجب الا نقترض الا لما يساعد على اعادة تعمير الانتاج وتنفيذ الخطة قصيرة المدى.

من الجانب الاخر هناك عمالة ضخمة ومتضخمة في جهاز الدولة ولا يمكن أن نلجأ للتشريد حسب توصيات صندوق النقد الدولي ، انما نلجأ الى اعادة تدريب وتأهيل واعادة توزيع هذه القوى على القطاعات الإنتاجية، وهذا هو الحل المباشر والسريع للخطة قصيرة المدى التي وضعها المؤتمر الاقتصادي القومي والتي وقعت عليها كل الاحزاب وكل ممثلي النقابات وهي تمثل خطة لا يوجد انقاذ غيرها وليس هناك مخرج غيرها للشعب السوداني والاقتصاد السوداني في الوقت الحاضر وهذا يتطلب ان نتحرر قليلا من شروط صندوق النقد علما اننا سنتعامل مع صندوق النقد و البنك الدولي وسنتعامل مع النظام الرأسمالي العالمي والسوق الرأسمالي العالمي لكن من موقع السيادة الوطنية و من موقع احتياجات الاقتصاد السوداني وليس احتياجات وتوصيات صندوق النقد الدولي التي برهنت على فشلها بدليل انه مما بدينا نطبق هذه التوصيات في يونيو 78 بتخفيض قيمة

الجنيه السوداني طبقنا تخفيضات متوالية وصلت الي 13 تخفيض اجراها السفاح نميري قبل ان يخلع وقبل ان يعزل.

قضية الجنوب:

فيما يتعلق بالسؤال عن قضية الجنوب اعتقد ان هناك بارقة امل يمكن اذا تابعناها ان نصل للحل ، و اعني بذلك نتيجة محادثات وفد التجمع الوطني مع جون قرنق وقاده الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد توصلت هذه المحادثات الى اطار لحل المشكلة و ان كل الجهود يجب ان تتوجه لعقد المؤتمر الدستوري طالما حددنا هذا الاطار حيث سقطت رايات الحل العسكري وارتفعت رايات الحل السلمي ، صحيح ان المشكلة لن تحل في يوم او يومين و صحيح ان الحروب الأهلية في السودان وغير السودان لا تنتهي بسهولة وتظل دائما تخبو احيانا وتشتعل احيانا اخرى و لكن بتحديد المؤتمر الدستوري كاطار وبتحديد الاجندة التي ستناقش في ذلك المؤتمر اعتقد اننا توصلنا لوضع الاقدام على الطريق السليم مهما طالت المسافة ومهما طالت الخطى ونستطيع ان نسرع بالطبع بما نبذل من جهد مشترك

ثانيا، المؤتمر وهو يناقش مستقبل الحكم في السودان يناقش ليس قضيه الجنوب فحسب بمعزل عن قضايا السودان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعرقية والدينية والثقافية والحضارية والتي لا يمكن حلها في الاطار الذي حلت به في اطار اتفاقية اديس ابابا ، بمعنى اخر اذا رجعنا للحل الذي يعطي الجنوب برلمان إقليمي و حكومة اقليمية و طبقناه مره اخرى لن نصل لحال سليم ومن جديد سنصل لفترة أخرى تحصل فيها توترات وخرق للاتفاقات لذلك يجب ان تجلس كل الاطراف وجون قرنق ما هو الا طرف واحد مش هو طرف في مواجهه كل الأطراف الاخرى وانما طرف واحد في المشكلة ، طرف واحد في الحل السياسي، وطرف واحد في الحل العسكري ، وعن طريق المؤتمر الدستوري والتحضير له سنخرج بالسودان ومستقبله لمستقبل جديد سودان واحد كيان واحد كل الاطراف التي تكون الكيان السوداني و تكون القومية السودانية على اختلاف انتماءاتها واعراقها تتمسك بوحدة السودان وبنوع الحكم الذي سنتفق عليه و بنوع التوجه الاقتصادي الذي سنتفق عليه وباحترام الفوارق الموجودة بيننا عرقيا و دينيا و ثقافيا الى اخره، و نعتقد ان هذا لن يحل مشكله الجنوب فقط وانما سيحل بقية المناطق المتخلفة في السودان لأنه تخلفها الاقتصادي والاجتماعي ارتبط بنعرات عنصرية و بنعرات قبلية و بنعرات اقليمية يمكن ان تمزق السودان ولذلك المؤتمر الدستوري لبحث مستقبل الحكم في السودان هو الاطار السليم وهو الطريق للحل

السلمي والدائم والمستقر في مستقبل السودان اذ لا جدوى ان ندخل في محادثات ومؤتمرات واتفاقات ثم تخرق بعد خمس سنين او 10 سنين او 15 سنة ، السودان تمزق و نزفت دماءه بما فيه الكفاية الحرب الأهلية بتمثل استنزاف بشري واستنزاف مالي واقتصادي لا مصلحة لأهل السودان فيه وبتفتح الباب للتدخل الاجنبي أيا كان مصدره وهذا التدخل يوسع رقعة الحرب، يجب ان نبقي على هذه المشكلة كمشكلة داخلية ونتولاها كسودانيين ونصل فيها للحل المعقول واستنادا الى تجربة الانتفاضة واستنادا الى ان نتعلم جميعا من اخطاء الماضي كأحزاب وكاتجاهات وكقوة سياسية اعتقد انه نستطيع ان نقول اننا وصلنا درجه من النضج السياسي ومن المسؤولية الوطنية والقومية ان نطرح أي قضية ونصل فيها لحل ، دليلي على ذلك اتفاقنا على الميثاق الوطني للانتفاضة ، دليل ثاني اتفاقنا على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية ، دليل ثالث اتفاقنا على ميثاق المؤتمر القومي الاقتصادي وبالتالي امامنا الاتفاق على ميثاق يصدر من المؤتمر الدستوري لحل مشاكل الحكم في السودان.

السياسة الخارجية:

فيما يتعلق بالسؤال الاخير حول السياسة الخارجية وعلاقات السودان الإقليمية والدولية كيف نري السبيل لإعادة وجه السودان المشرق لكي يلعب دوره في المجالين الاقليمي والدولي.

أولا نبدأ بالتضامن الصادق والحار والجاد حكومة وشعبا مع اشقائنا في ليبيا، العدوان الامريكي على ليبيا عدوان غير مبرر عدوان متسلط عدوان فيه كما لو ان امريكا تريد ان ترد اعتبارها بعد الدرس القاسي الذي تلقته في بيروت، وتحاول ان تنتقم لكرامتها في بيروت بانها تضرب الشواطئ الليبية وبعض المواقع العسكرية، هذا العدوان يجب ان يتوقف ويجب ان ندينه بلا تحفظ مهما كانت العلاقات الرسمية بين امريكا وبين السودان.

ثانيا لابد ان نعود بالسودان الى وضعه الطبيعي والحقيقي فعندما انعقد مؤتمر باندونج كان السودان ممثلا برئيس الوزراء آنذاك المرحوم اسماعيل الازهري وكان من الدول التي ساهمت في مؤتمر عدم الانحياز فيجب ان نعود للأصل ونعود لموقعنا في عدم الانحياز بالنسبة للصراعات الدولية والمعسكرات الدولية وعدم الانحياز يعنى اننا مع قضايا الحق مع قضايا السلام ضد الحروب ضد القواعد العسكرية ضد الاحلاف الإقليمية والعالمية والسودان كدولة غير منحازة هذا دوره.

في اطارنا الإقليمي الاضيق لابد من علاقة حسن الجوار مع الدول الأفريقية والعربية المجاورة ، صحيح ليس كل الجيران متساوين بمعنى انه العلاقات المصرية السودانية لها وضعها الخاص، نحن والأخوة المصريين قد نختلف في قضية او أخرى، اتفاقية دفاع مشترك وجود نميري في مصر لكن هذه قضايا لا تخرج بالعلاقات المصرية السودانية الى مستوى العداء او الى مستوى القطيعة، لا أتصور اطلاقا ان نحمل السلاح في وجه بعضنا البعض كمصريين و كسودانيين في اي يوم من الأيام، قد نتلاسن قد نهاجم بعضنا سياسيا قد تحدث بعض حالات البرود في العلاقات لكن العلاقات المصرية السودانية ذات وضع خاص ومكانة خاصة في السياسة السودانية نحن احرص الناس على تصحيح الاخطاء التي لحقت بها في ظل نظام نميري وسياسته الخارجية القائمة على التبعية.

القضية او الوجه الاخر لابد من علاقه حسن الجوار مع تشاد افريقيا الوسطى زائير يوغندا كينيا اثيوبيا ، واتوقف عند الأخيرة لأننا نعلم تماما انه من أراضيها ومن اراضينا هنالك نشاط معارض من المصلحة ان يتوقف لكي ما تعود العلاقة بين البلدين للحالة الطبيعية المتعلقة بحسن الجوار، حدودنا واسعة شاسعة لا نستطيع ان نحميها الا باتفاقيات حسن الجوار وليس باي قدرات عسكرية الا اذا اعتمدنا على قوه خارجية تمدنا بالسلاح وبالعتاد وفي هذا فقدان لاستقلالنا وفقدان لتضامن وتعاون كنا أولى به نحن والجيران ، هذه باختصار قضايا السياسة الخارجية التي اراها للسودان